ساعدت الوكالة اليهودية على تصريف الفائض من الانتاج الزراعي والصناعي اليهودي في السوق المحلية السورية دون حواجز جمركية كعامل مساعد على انماء الانتاج اليهودي الفلسطيني ، وانعاش الحركة الصناعية والزراعية في فلسطين ، برغم ان حركة الصادرات السورية الى فلسطين زادت على الوارد منها في اعقاب عقد تلك الاتفاقية وفقا للارقام التالية : (٩)

السنة	صادرات سوريا الى فلسطين بالجنيه الفلسطيني	واردات سوريا من فلسطين بالجنيه الفلسطيني	زيادة الصادر على الوارد بالجنيه الفلسطيني
١٩٣٠	١ر٠٣٥ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٨٢٥ر٠٠٠
١٩٣١	١ر٠١٧ر٠٠٠	٢٢٣ر٠٠٠	٧٩٤ر٠٠٠
١٩٣٢	٨١٣ر٠٠٠	٢٣٠ر٠٠٠	٥٨٣ر٠٠٠
١٩٣٣	٩٤٣ر٠٠٠	٢١٣ر٠٠٠	٧٣٠ر٠٠٠
١٩٣٤	١ر٠٨٣ر٠٠٠	٢٢٣ر٠٠٠	٨٦٠ر٠٠٠
١٩٣٥	١ر١٣٠ر٠٠٠	٣٠٣ر٠٠٠	١ر٠٠٧ر٠٠٠
١٩٣٦	١ر١٩١ر٠٠٠	٢٦٤ر٠٠٠	٩٢٧ر٠٠٠
الاجمالي	٧ر٢١٢ر٠٠٠	١ر٦٦٦ر٠٠٠	٥ر٧٤٦ر٠٠٠

وتفسير ذلك ان فلسطين كانت تستورد من سوريا نوعيات انتاجية تدخل في نطاق منافسة البضائع الاجنبية ، بينما تصدر اليها انتاجا صناعيا يهوديا فائضا لم يجد مكانا لتسويقه في البلاد الاوروبية · هذا فضلا عن ان حركة التجارة بين فلسطين وسوريا تعتبر خرقا للحصار الذي اصطنعه عرب فلسطين على الانتاج اليهودي ، من خلال المقاطعة العربية الفلسطينية للبضائع اليهودية · ذلك ان تلك الاتفاقية كانت مثار جدل في مجلس العموم البريطاني ، تأكد فيه ان الصادرات الفلسطينية الى سوريا لم تكن تعفى من الرسوم الجمركية الا اذا كانت انتاجا فلسطينيا محضا ، او مصنوعة في فلسطين بمواد أولية فلسطينية دون تطبيق نفس الشروط على البضائع الواردة الى فلسطين من سوريا (١٠) هذا على الرغم من ادعاء الوكالة اليهودية أن السوق الفلسطينية كانت اكثر أهمية لسوريا من السوق السورية لفلسطين ، وان اتفاقية ١٩٢٩ افادت سوريا بالدرجة الاولى ، وضمنت لمحصولاتها الزراعية والصناعية سوقا رائجة · (١١)

ويوضح تقرير للوكالة اليهودية ان العلاقات التجارية مع سوريا كانت « تخلق المتاعب » في الدوائر الصناعية اليهودية في فلسطين برغم انعدام الحواجز الجمركية بين فلسطين وسوريا وبرغم ان ارباب الصناعة اليهودية في فلسطين استغلوا حركة التجارة مع سوريا لصالحهم · وتتمثل تلك المتاعب التي يشير التقرير اليها في ان الصادرات من سوريا الى فلسطين تزايد حجمها